تحليلات وآراء

صياغة وتحديد معالم عقيدة امنية عراقية في ظل المتغيرات الحادة في أدوات الصراعات القائمة

بقلم
الفريق الركن حسن سلمان البيضاني
هيئة الحشد الشعبي

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

لا يمكن انكار ان من اكثر الثغرات في إدارة الحكم في البلدان الحديثة العهد بالنظام الديمقراطي ومنها العراق هو انها لا تعطي للعقيدة الأمنية الأهمية المطلوبة رغم ان من بديهيات ضبط إيقاع إدارة الدولة هو ان يكون هنالك نضوج كامل لمفهوم العقيدة الأمنية ومتطلبات تطبيقها كونها تمنح القائمين على إدارة الدولة (ليس في الجانب الأمني والعسكري فقط) بل في كل الجوانب صورة واضحة عن المصالح الجيو سياسية لبلدانهم كما انها تعطيهم تصور مسبق وواضح عن طبيعة التهديدات القائمة والمحتملة سواء الداخلية منها او الخراجية وبمختلف مستوياتها، كذلك فان للعقيدة الأمنية اذا ما جرى تحديدها بدقة القدرة على تحديدات المتغيرات المحتملة قبل حصولها مما يعطي لمركز اتخاذ القرار في الدولة الامكانية والوقت الكافي لمعالجة ما سينجم عن تلك المتغيرات من تحديات او أزمات.

المتتبع للحالة الأمنية العراقية يجد ان الأجهزة الأمنية والقضائية في العراق بُنيت منذ عام 2003 دون وجود مفهوم محدد للعقيدة الأمنية بل انها اعتمدت طروحات وأفكار تتناغم مع ما يطمح اليه المحتل وبالتالي اختزلت مفهوم الإرهـ اب في تنظيم القاعدة ومن ثم د1عش، متجاهلةً عمداً وجود تنظيمات مسلحة أخرى ذات طابع أيديولوجي ومنها الحركات الهدامة والعديد من التنظيمات المسلحة ذات الطابع الطائفي والتي تحاول فرض ارادتها بالقوة، هذه التنظيمات وما يماثلها لا تقل خطورة عن د1عش، بل قد تتفوق عليه من حيث النفوذ والتغلغل داخل المجتمع العراقي، وبالتأكيد فأن هذا الخلل البنيوي ناجم بالدرجة الأساس على الانتقائية التي تعامل فيها المحتل الأمريكي مع المجاميع الإرهـ ابية وبالتالي انعكس على آليات العمل الأمني، حيث لم تُبنَ قواعد بيانات شاملة، ولا خرائط استخبارية دقيقة، ولا منظومات رصد فعّالة تستهدف هذه المجاميع او عناصرها الفعالة لاسيما تلك التي حرص الجيش الأمريكي على تغطية سلوكياتها لا بل انه ساهم في منحها أدوات القوة، فضلاً عن ذلك فأن فقدان الوضوح لطبيعة العقيدة الأمنية العراقية جعل الامن الوطني او القومي العراقي في حالة من اللاستقرار لاسيما في بناء الاستراتيجيات الأمنية.

يضاف الى ذلك ان التهديدات الخارجية ورغم خطورتها لم تعطى الاهتمام المطلوب بل ان فقدان العقيدة الأمنية افقد العراق إمكانية التحديد الواضح لتلك التهديدات والمخاطر لاسيما ما حصل ويحصل خلال السنوات الثلاثة الماضية حيث باتت السماء العراقية مستباحة بالكامل نتيجة الصراعات القائمة بالمنطقة، اما عن السيادة الوطنية فالموضوع اكثر تعقيداً مما يتصوره البعض حيث ان غياب الاستقرار السياسي و التدخل السافر لإدارة الامريكية ممثلة بسفارتها في بغداد والسفير غير المقيم (مندوب الرئيس الأمريكي الى العراق) في كل ما يتعلق بقرارات السيادة الوطنية يجعل من الصعوبة بمكان القول بان هنالك عقيدة امنية عراقية خالصة هي التي تتحكم في إدارة الشأن الأمني في العراق من هنا نجد ان المنظومة السياسية العراقية الحاكمة تفتقد تماماً الى ادراك أهمية العقيدة الأمنية في تحقيق السيادة الوطنية.

ماهية العقيدة الأمنية

العقيدة الأمنية للدولة يقصد بها مجموع الآراء والمعتقدات والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمترابطة التي تشكل نظاماً فكرياً وقاعدة ومرجعية لكل ما يتعلق بالأمن في الدولة والتي بمجملها توجه سلوك الدولة الأمني سواء تعاوني أو صراعي، وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا والتهديدات التي تواجهها، وقد تتخذ العقيدة بعد أيديولوجي في النّظام السياسي كونها تستند عليه في إدارتها للدولة، كما تعطي هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، فهي الاستراتيجية العليا للدولة حيث تعتبر فناً وعلماً متطوراً في استخدام القوى السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمعنوية والعسكرية للدولة أثناء السلم والحرب لتحقيق الغايات والأهداف للدولة وكذلك فهي تعتبر بمثابة المنظومة المعتمدة في قراءة القادة للبيئة الأمنية والتي يجري اعتمادها في اتخاذ القرار واساليب استخدام القوة الصلبة والنعمة للدولة في كافة اشكالها "سياسية، اقتصادية، عسكرية، اجتماعية، عقائدية، ثقافية،...إلخ" وكيفية توظيف هذه القوى في تحقيق أهداف الدولة الاستراتيجية.

العقيدة الأمنية في أبسط تعريف لها حسب "ليدل هارت" بكونها: الإستراتيجية العليا للدولة، حيث تعبر عن فن وعلم تطوير واستخدام القوى السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمعنوية والعسكرية للدولة أثناء السلم أو الحرب لتحقيق الغايات والأهداف السياسية. ويرى أغلب الباحثين أن العقيدة الأمنية للدولة هي أكبر ما يمكن للدولة بلوغه من إستراتيجيات، وسياسات فهي عبارة عن تصور لمقاربة تقوم من خلالها الدولة بتحقيق أهدافها الوطنية في إطار النظام الدولي. ومن خلالها يبرز رهان الدولة في الحفاظ على قيمها ومصالحها وأهدافها، أمام كل ما يتربص بأمنها من أخطار وتهديدات، مع ما في ذلك من صعوبة الموازنة بين تحقيق أمنها في وسط دولي غير متزن ودائم الحراك. وبشكل عام يمكن القول إن العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدولة بتعريف التهديدات والمخاطر التي تواجهها سواء على المستوى المحلي، الإقليمي أو على مستوى النظام الدولي ككل. وعليه فإن الاختلاف في العقائد الأمنية للدول هو الذي يحدد الاختلاف في تعاطيها مع القضايا الأمنية، بالنظر للاختلاف في طبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها، وهكذا نظراً للاختلاف في الرؤية لهذه المخاطر.

العقيدة الأمنية وادرة الدولة

العقيدة الأمنية تُمثل إذن تصوراً أمنياً يحدد المنهجية التي تتخذها الدولة لبناء أمنها، كما انها تحدد حدد أفضل السبل لتحقيقه، وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها، كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى وتسمح

العقيدة الأمنية بما تحتويه من مبادئ وقواعد للقادة السياسيين للدول:

1. بالتعامل مع الوقائع.
2. تساعدهم على شرح وتبرير أفعال دولتهم للدول الأخرى.
3. تعريف اهتماماتها وانشغالاتها الأمنية الخاصة أمام المجتمع الدولي.
4. تتخذ العقيدة الأمنية كقاعدة لتفسير سلوكيات الدول الأخرى.
5. تأثير العقيدة الأمنية الأقصى باعتبارها المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية.
6. كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المدى القريب، المتوسط والبعيد.
7. أن العقيدة الأمنية تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي. **وبتظافر عدة عوامل في صياغة العقيدة الأمنية منها:**

أ. تاريخ الأمة وفلسفتها الجمعية، المرتبطة بالدين والعادات والتقاليد.

ب. تأثير البيئة الإقليمية والدولية.

ت. رؤى النخب الحاكمة وتفسيراتها لطبيعة التهديدات او التحديات الأمنية وسبل معالجتها.

ث. الوضع الجيوبولتيكي للدولة ومدى تأثره بالصراعات الإقليمية لدول الجوار.

ابعاد العقيدة الأمنية

العقيدة الأمنية للدولة ترتبط بعدة أبعاد **لكي تكون فاعلة:**

1. **البعد السياسي:** وهو يستند إلى الاستقرار السياسي للدولة وحماية الشرعية وجعل السلطة في الدولة تراعي المواطنة والتوازن داخل المجتمع، وعدم فقدان الثقة بين الجماهير والنظام السياسي سواء بفعل قوى خارجية أم داخلية، سواء مباشرة أم غير مباشرة.
2. **البعد السيادي:** هو قدرة الدولة على الحفاظ على سيادة البلاد دون السماح لأي قوة خارجية او فواعل من غير الدول تعمل في الداخل بأن تسلب الدولة قدرتها على تحقيق السيادة الكاملة على ارضها وسمائها ومياهها.
3. **البعد الأمني والعسكري:** الإمكانيات الأمنية والعسكرية المتيسرة لتحقيق ما نص عليه الدستور من مهام وواجبات على القوات المسلحة القيام بها لصيانة الدولة والدفاع عنها تجاه أي اعتداء خارجي او اعمال إرهابية او تخريبية داخلية.
4. **البعد الاقتصادي:** حماية الثروات والموارد الاقتصادية وتنمية عناصر التكامل الاقتصادي وتلبية الحاجات الأساسية كالغذاء وتعليم وصحة وسكن والحد من إحساس لدى المواطن بالحرمان الاقتصادي والحد من الفقر

الأمر الذي قد يتسبب إحساس لدى المواطن عدم رضا ثم اللجوء إلى العنف وتهديد الأمن داخل الدولة.

5. البعد التقني والمعلوماتي: إذ لم يعد قياس قوة الدولة بما تملكه من قوة عسكرية بقدر ما تملكه من توظيف تقني ومعلوماتي وتوظيف متقن لأدوات الذكاء الاصطناعي امنياً وعسكرياً وبما يعزز فاعليتها فالحروب السيبرانية أصبحت هي سمة الحروب الحديثة.

عوامل بناء العقيدة الأمنية

إن العقيدة الأمنية للدولة تطلب توافر عدة عوامل لغرض بنائها بالشكل الذي يضمن فعاليتها، هي في الحقيقة مرتكزات تقوم عليها مبررات التصور الأمني للدولة، وتختلف درجة تأثير هذه العوامل تبعاً للظروف التي تعيشها الدولة، في بيئتها الداخلية ومدى التناغم والانسجام بين مكونات المجتمع ومحيطها الخارجي لاسيما الدول المجاورة لها والتي لها تأثير ديمغرافي او عقائدي على مكونات الشعب من قوميات او ديانات او اعراق، **وهذه العوامل هي:**

1. العامل التاريخي: حيث يعد من أهم المرتكزات والعوامل المشكلة للعقيدة الأمنية لأي دولة، فالتجارب التاريخية التي مرت بها الدولة تساهم بقسط كبير في صياغة عقيدتها الأمنية، وذلك لكون أن التاريخ هو المرجع الأول في تحديد أهم أسس العقيدة الأمنية المتمثل في تحديد ثنائية العدو والصديق باعتبار ان التاريخ يحفظ بين دفتيه كل ما له علاقة بهذه الثنائية الا ان هذا العامل قد يصطدم في بعض حقائقه الى ان العداء او الصداقة حصلا نتيجة ظروف محددة وهذا ما يمكن ان نلمسه في التاريخ الأوربي بعد الحربين وكذلك في علاقة العراق بالجمهورية الاسلامية في إيران والكويت، ورغم ذلك فأن هنالك من يذهب الى اعتبار الدول التي حاربت بعضها وشهدت نزاعات وحروباً فيما بينها في الماضي، تُصَنَّف بعضها البعض كعدو أساسي أو محتمل حيث يظل التاريخ المرجع الأول في تحديد العدو من الصديق.

2. العامل الجغرافي: ويرتبط بجانبين اثنين:

أ. الموقع الجغرافي للدولة من حيث التنوع الديموغرافي والمناخ والموارد الطبيعية.

ب. الموقع الجيوبولتيكي للدولة من حيث قربها أو بعدها عن الممرات الدولية الأساسية. فقرب الدولة من الممرات الدولية الأساسية يحتم عليها تبني عقيدة أمنية تتماشى وأهمية موقعها الإستراتيجي، وكذلك من حيث الدول المجاورة لها، فطبيعة الدول المجاورة من حيث نظامها السياسي وقوتها الجيوبولتيكية محدد أساسي في صياغة العقيدة الأمنية للدولة، فعندما تكون الدول المجاورة ذات نظام سياسي مستقر وليست لها أي أطماع او توسعات او مشاكل حدودية ينعكس ذلك على دول الجوار من خلال اطمئنانها لجوارها وهو ما ينعكس بدوره على عقيدتها الأمنية، كما أن مجاورة الدول القوية تفرض على الدولة أن تكون هي الأخرى بذات القوة لكي تكون قادرة على درء المخاطر التي قد تنجم نتيجة اختلاف مع دول الجوار.

3. **العامل الإيديولوجي والعقائدي:** تساهم الإيديولوجية والعقيدة الدينية او السياسية السائدة بشكل كبير في صياغة العقيدة الأمنية للدولة، فهي تمدها بالإطار الفكري والعقائدي والمبادئ والقناعات التي توجه سلوك الدولة في تعاملها مع الأخطار والتهديدات، فالإيديولوجية تحدد الأفكار والقيم التي تتبناها وتدافع عنها الدولة في مختلف المجالات، بما في ذلك المجال الأمني والإستراتيجي، فالعقيدة الأمنية يمكن تصويرها بأنها إسقاط لمضمون إيديولوجية الدولة على المجال الأمني، كونها تقدم تفسيرات للظواهر والوقائع الأمنية وكيفية التعامل معها.

4. **العامل السياسي:** يتمثل في طبيعة النظام السياسي للدولة ومؤسساتها، حيث تتساوق طبيعة العقيدة الأمنية للدولة مع هذين المعطيين، فالنظام السياسي المنفتح تكون فيه لمؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية فرصة أكبر لتحديد توجهات الدولة بما فيها عقيدتها الأمنية، أما النظام السياسي المغلق فصياغة العقيدة الأمنية تكون تبعا لتصورات الشخصية المسيطرة، أو المؤسسة الحاكمة يضاف الى ذلك فأن الثوابت الدستورية تساهم في تحديد الاتجاهات العامة للعقيدة الامنية.

مبادئ العقيدة الأمنية

لما كانت العقيدة الأمنية للدولة مكونة من أسس بنيوية ترتبط بالإيديولوجية السياسية والاقتصادية والدينية للدولة، فضلاً عن الظروف الجغرافية والاقتصادية والسياسية والحضارية والاجتماعية لها **فإنها تبعاً لذلك تقوم على عدد من المبادئ وهي:**

1. **مبدأ العلمية:** أي الاستناد على الأسس العلمية في بناء أي إستراتيجية، من خلال توظيف الخبرات والتخصصات، وذلك لتمحيص الخطط السابقة للاستفادة من التجارب الماضية، وهذا المبدأ تفرضه تداعيات العولمة، حيث أضحت التهديدات الأمنية أكثر خطورة بسبب الاستفادة من الثورة التكنولوجية.

2. **مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ:** حيث يجب تحديد الدائرة المنوط بها صياغة العقيدة الأمنية، بحيث تحوي كل ممثلي القطاعات مما يسهل عملية التنسيق ويحفظ التوازن بينها، بينما في عملية تنفيذ العقيدة أو الإستراتيجية يجب تجنب المركزية، كونها يجب ان تشمل وتقسم على كل القطاعات وكل الجهات، كلاً حسب تخصصها ومهامها، وذلك لضمان حسن الأداء، ولتحقيق النتائج المرجوة.

3. **مبدأ الإلزامية والمرونة:** أي ضرورة الالتزام في التنفيذ بالخطط الموضوعة سلفاً، أما المرونة فتعني احتواء الإستراتيجية على عدة بدائل، بحيث يتم مواجهة الاحتمالات الطارئة، أو المستجدات المفاجئة.

4. **مبدأ الواقعية:** أي مدى ملائمة الوسائل والأساليب للواقع الذي سوف تنفذ فيه، مع تقدير الإمكانات المتاحة التي سيتم التنفيذ في حدودها.

5. **مبدأ الاستمرارية:** أي أن تحديد الوسائل والأساليب والتخطيط لمواجهة متطلبات الأمن ليس عاملاً عرضياً يلجأ إليه في ظروف معينة فقط، بل له صفة الاستمرارية بالإعداد السابق (استشرافي)، والتطوير المستمر القائم على التقييم وإعادة التقييم.

6. مبدأ التشاركية: أي المشاركة في إعداد الإستراتيجية، حيث يتطلب مساهمة وإشراك كل أطراف المنظومة الأمنية الشاملة، من خلال إشراك مسئولي القطاعات المعنية في إعدادها وهنا تتوسع المشاركة إلى كل مسئولي القطاعات الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية.

مقومات بناء عقيدة أمنية

في الحقيقة أنه عند محاولة بناء عقيدة أمنية لا بد من الأخذ في الحسبان بأن هناك مجموعة من الشروط التي لابد أن من توافرها لاكتمال بناء عقيدة أمنية رصينة وفعالة، وهي شروط ومقومات تتعلق بالعقيدة الأمنية ذاتها، والمؤسسات المنوطة ببنائها وهذه الشروط هي:

1. التكيف مع البيئة الأمنية الداخلية والخارجية: والمقصود بهذا أنه حتى يمكن بناء عقيدة أمنية لا بد وأن تتكيف مع البيئة الأمنية الخارجية، إذ أنه من غير المقبول أن يتم تحديد معالم عقيدة امنية للدولة تتسبب في خلق توتر إقليمي أو دولي، لما تطرحه من أفكار او معطيات او ما تحدده او تضعه من شروط لتحقيق الأمن، أو بسبب الأفكار التوسعية أو غيرها من المبادئ المزعزعة للاستقرار وكذلك المقصود هنا هو مدى استجابة أي عقيدة أمنية للتهديدات والمخاطر الموضوعية والمستقبلية، وبالتالي فهي إستراتيجيات تعتمدها الدول وتتضمن تخطيطاً وتنسيقاً مكثفاً من أجل التصدي للتهديدات والمخاطر التي تفرزها البيئة الأمنية سواء الداخلية أو الخارجية، والتي تمس أمن الأفراد والجماعات.

2. رصد الإمكانيات المادية: وهي الوسائل والإمكانيات المتاحة لتنفيذ الإستراتيجية الأمنية التي تبنتها عقيدة الدولة الأمنية، أي تعبئة الموارد المادية للدولة خدمة لعقيدتها من خلال رصد الأموال وتخصيص الوسائل.

3. الاعتماد على توجهات عموم الشعب او على اقل تقدير اغلبيته: فأي عقيدة أمنية لا بد وأن تراعي توجهات السكان والأشخاص ولا يمكن الحديث عن عقيدة أمنية تخدم المصلحة الوطنية بينما هي تتعارض مع التوجهات العامة للغالبية العظمى منه.

العلاقة بين العقيدة الأمنية والعقيدة العسكرية والاستراتيجية العسكرية

لقد كان لتعدد تعاريف العقيدة الأمنية، ولتشعب مستويات التحليل عند هذا المستوى أثره الواضح في اشتباه عدد من المصطلحات بها، ومن أهم هذه المفاهيم المشابهة للعقيدة الأمنية والمرتبطة بها هي مفهومي العقيدة العسكرية والاستراتيجية الأمنية. لقد ظلت العقيدة العسكرية هي المعبر عن العقيدة الأمنية للدولة، وذلك بالنظر لسيادة مفاهيم النظرية الواقعية على السياسات الأمنية للدول منذ ظهور النظام الدولي بشكله الحالي، وبالنظر لاعتبار التهديد العسكري هو التهديد الأمني الوحيد للدولة ظلت العقيدة الأمنية للدولة هي عقيدتها العسكرية، حيث تحدد التهديدات بالخطر العسكري الماثل أو المحتمل وفق مبادئ ميزان القوى، ومسلمات القوة المرتبطة

بالقوة العسكرية والمصلحة الوطنية وتُعرَّف العقيدة العسكرية للدولة على أنها مجموعة المبادئ والمرجعيات المحددة للفلسفة الدفاعية للدولة، وما تستلزمه من توفير الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيقها في الواقع، وهي عبارة عن رؤية استشرافية استباقية للصراعات المسلحة التي قد تجد الدولة نفسها أمامها، في المستقبل القريب أو البعيد اما الاستراتيجية العسكرية تعني تخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية للحرب، وهي تختص بمرحلة الصراع المسلح أي أن مداها ونطاقها محدود بالحرب، وبالنهاية هي أداة الاستراتيجية الوطنية الشاملة لإحراز النصر في ميدان القتال وتحقيق هدف السياسة.

المتغيرات الداخلية الإقليمية والدولية ودورها في صياغة العقيدة الأمنية العراقية

لا يمكن التوصل الى بناء عقيدة امنية لاي دولة دون ان تكون ادواتها الفاعلة دبلوماسياً وسياسياً وامنياً وعسكرياً قد درست بشكل دقيق وواضح وعلمي ودون أي تحيز او مبالغة او اضعاف لطبيعة المتغيرات الحاصلة او محتملة الحصول سواء على الصعيد الداخلي او على الصعيد الخارجي ومن هنا نحاول ان نسلط الضوء على هذه المتغيرات بشقيها.

المتغيرات الداخلية ودورها في صياغة العقيدة الأمنية العراقية

لاشك ان الأوضاع الداخلية ومهما استقرت الا انها غالباً ما تلقي بضلالها على السياسات العامة للدولة لاسيما ما يتعلق منها بتحديد معالم العقيدة الأمنية لذلك فأن ادراك مبكر لطبيعة تلك المتغيرات الحاصلة على مستوى الوضع الداخلي ومدى تأثيرها على إقرار الاستراتيجيات المتعلقة بإعادة بناء القوات المسلحة وعموم مكونات ومقومات القوة وبما ينسجم مع العقيدة الأمنية يعتبر من الأمور الحاكمة والتي يجب ان تعطى أهمية استثنائية من قبل مركز اتخاذ القرار على مستوى الدولة العراقية، ان هنالك جملة من المتغيرات التي حصلت وتحصل لاسيما بعد انهاء تمدد د1عش وإعادة الامن لعموم الأراضي العراقية **ومن اهم تلك المتغيرات على الصعيد الداخلي ما يلي:**

1. الانسحاب الأمريكي

قد لا يمتلك الاخرين تصور واضح عن مدى علاقة الانسحاب الأمريكي من العراق والذي يطلق عليه في أحيان كثير (انسحاب قوات التحالف) بالأوضاع الداخلية للعراق كونه اقرب ما يكون الى مؤثر خارجي اكثر مما هو كمتغير داخلي، والا ان الحقيقة هي خلاف ذلك فالانسحاب اثر بشكل عام على موقف الإقليم تجاه المركز بعد ان خسر الأول الدعم العسكري الذي كان يقدم له من قبل القوات الامريكية، و كما انه احبط والى حد كبير محاولات البعض من السياسيين من المناداة بالاقلمة من خلال إقامة إقليم ذو توجه طائفي في المنطقة الغربية، كل ذلك فضلاً عن ان الانسحاب تسبب في حصول فراغ عملياتي على مستوى المراقبة والاستطلاع الجوي رغم ان الحقيقة القائمة هي انه ومع وجود التحالف كان هذا الفراغ قائماً الا انه بات اكثر اتساعاً، من هنا فأن هذا المتغير يفترض

به ان يدفع باتجاه الإسراع في باعتماد عقيدة امنية واضحة المعالم تعالج كل هذه الثغرات الناجمة عن هذا المتغير لاسيما في مجال تحقيق نوع من السيادة الجوية والاعتماد على مصادر متعددة ومتنوعة للتسليح ونقل التقنيات والبرامج التدريبية.

2. حصر السلاح بيد الدولة

القرار الحكومي والمبني بالأساس على إرادة أمريكية مبطنة بدواعي بناء قوة الدولة لفرض واقع جديد تمثل في بادئ الامر بإجبار الفصـائل المسـلحة على تسليم أسلحتها ومن ثم جرى تعديله لمرات عديدة بسبب الرفض حتى وصل الى ما اطلق عليه أخيراً تنظيم السلاح من قبل الدولة ورغم ان هنالك بوادر بقبول أربع الى خمس فصائل من مجموع ثمانية بهذا القرار وتحديد سقف زمني ينتهي في أيلول 2027 الا ان هذا المتغير الداخلي اذا ما حصل فانه يعني الكثير حيث ان فقدان هذه الفصائل لكل قدراتها القتالية يجعلها ويجعل أجزاء كبيرة من العراق معرضة مجدداً لتمدد داعش او أي تنظيم إرهابي تحت مسمى جديد، ومن هنا فأن هنالك تحدي جديد وتهديد قائم او قادم يتطلب ان تعوض تلك القدرات او تنظم بالشكل الذي لا يؤدي الى فقدان قدرتها على التأثير في ميادين المواجهة مع عدو يتربص الفرص وهذا ما يجب ان يعالج ضمن استراتيجيات إعادة البناء للقوات المسلحة وهذا المتغير سيلقي بضلاله على فحوى العقيدة الأمنية لاسيما وان المضي بتنفيذ الإرادة الامريكية يعني اضعاف قدرات العراق العسكرية تجاه أي مواجهة عسكرية مستقبلية او محتملة.

3. الازمة الاقتصادية

رغم ما يمتلكه العراق من موارد طبيعية ومنها النفط والغاز ومعادن أخرى فضلاً عن الموارد السياحية وغيرها فأن هنالك خلل بنيوي قائم منذ استلام البعث للسلطة وحتى الان رغم كل المتغيرات الحاصلة، هذا الخلل يرجع الى نظام الاقتصاد الريعي والذي يعتمد على مورد واحد ان هو قد تراجع فان كل القطاعات الأخرى تشهد تراجعات اكبر لاسيما قطاع الامن والدفاع لذلك فأن ازمة مضيق هرمز وما خلفته الحرب الإقليمية قد القت بضلالها على قدرة الموازنة العراقية لتنفيذ متطلبات إعادة بناء القدرات العسكرية، ورغم كل المحاولات الجارية بالوقت الحاضر لتقليل الهوة الحاصلة والقائمة بين ما يتطلبه الانفاق العسكري وما يمكن ان يرصد له من مبالغ في الموازنة سنوياً الا ان الحال لا يزال في مرحلة التذبذب والتراجع وهذا ما تسبب في تراجع اغلب عقود التسليح التي ابرمت سابقاً مما اثر بشكل مباشر على تنفيذ أي استراتيجيات لإعادة بناء القدرات العسكرية العراقية وبالتالي فانه يفرغ العقيدة الأمنية اذا ما صممت لدفاع عن العراق من محتواها الفعلي وتحويلها الى مجرد نص لا يقوى على التفاعل مع أي حدث إقليمي مستقبلاً.

4. الاستباحة السيادة الجوية

اثبتت حرب الاثنا عشر يوم في منصف عام 2025 وحرب الأربعين يوم في الربع الأول من العام الحالي وما تبعها

من تصاعد في حدة الصراع بين الجمهورية الاسلامية في ايران من جهة وبين "إسرائيل" من جهة أخرى ان العراق لا يمكن ان يكون بمعزل عن أي حرب إقليمية قد تحصل لاسيما اذا كان طرفها "إسرائيل" الذي ما نفك يخترق الأجواء العراقية ويستهدف مقرات لقوات عراقية نظامية تحت ذرائع شتى، كل ذلك بالتأكيد ناجم عن انعدام كلي للسيادة الجوية العراقية وهذا ما يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار عند القرار على تحديد دقيق لمعالم العقيدة الامنية العراقية بعيداً عن الحلول الترقيعية لاسيما وان تحقيق السيادة الجوية ليس بالأمر الهين حيث ان ذلك يتطلب بناء عدة منظومات متداخلة لكي تكون قادرة على مواجهة التفوق الجوي "الإسرائيلي" والامريكي المعادي وهذا ما يجب ان تتضمنه نصوص هذه العقيدة بعيداً عن التنظير والضبابية وطمس الحقائق.

5. العودة المحتملة لد1عش

كثيرة هي الدلائل التي تشير وبما لا يقبل الشك ان هنالك وخلف الأبواب المغلقة يجري الاعداد لعودة د1عش سوى بمسماه القائم او أي مسمى اخر وما حصل من عمليات إرهـ ابية خلال شهر تشرين اول من هذا العام في قاطع كركوك وصلاح الدين وديالى والرمادي يدل على ان هنالك ما يمكن ان يطلق عليها عمليات جس النبض لقياس قدرة القطعات المسلحة العراقية على الرد، ورغم محدودية تلك العمليات ونطاق تأثيرها الا انها تنذر بالاتساع مستقبلاً مما يتطلب ان تكون استراتيجيات إعادة البناء قادرة على كبح جماح الإرهـ اب مجدداً وبصيغ اكثر تطور مما جرى استخدامها في مراحل عمليات التطهير والتحرير من حزيران 2014 وحتى نهاية عام 2017، ومن هذا المنطلقة فأن تحديد واضح للعقيدة الأمنية العراقية يشكل الجزء العملي والفعال لمواجهة د1عش او سواها من التنظيمات الإرهـ ابية مجدداً.

المتغيرات الخارجية والإقليمية ودورها في صياغة العقيدة الأمنية العراقية

العراق ليس بمعزل اطلاقاً عن محيطه الإقليمي والدولي مهما حاول القائمون على السياسة الخارجية العراقية ابعاده بشكل كامل، وهذا ما ثبتته الاحداث المتصاعدة خلال الأعوام الأخيرة حيث باتت الساحة العراقية اقرب ما تكون الى ساحة مواجهة بين هذا الطرف او ذاك، في الوقت ذاته لابد للعراق ان ينظر الى التحالفات القائمة بالوقت الحالي بعين المتفحص فهذه التحالفات لم تأتي من فراغ ثم هل انها موجهة ضد جهة بذاتها ام انها قد تشكل لاحقاً خطراً على العراق وامنه، في ذات الوقت تبقى "إسرائيل" خارج اطار السيطرة اذ لا يمكن كبح جماحه اذا ما أراد الحاق الأذى بالعراق تحت اية ذريعة كانت، هكذا نجد ان العوامل الخارجية تشكل أهمية كبيرة في رسم معالم استراتيجيات إعادة بناء القوات المسلحة العراقية.

1. الحرب الإيرانية الامريكية "الإسرائيلية" القائمة

لا يمكن اغفال ما للحرب الإيرانية "الإسرائيلية" الامريكية سواء بنسختها لعام 2025 والتي امتدت لاثنا عشر يوماً

او نسختها محدثة التي بدأت نهاية شباط 2026 وامتدت لأربعين يوماً والتي اعقبتها هدنة هشة ثم ضربات متبادلة أدت الى خلق حالة من الا سلم والا حرب بين الأطراف المتصارعة قد كان لها ابلغ الأثر على العراق حيث استبيحت بالكامل سماء العراق من قبل الطائرات الصهيونية والأمريكية المغيرة في حين كانت الصواريخ الإيرانية تعبر الحدود متوجهة صوب أهدافها داخل الكيان او خارجه مصحوبة بالمئات من الطائرات المسيرة يومياً، فضلاً عن ما كان يحصل من رد فعل من قبل فصـ ائل المقـ اومة الإسلامية تجاه الأهداف الامريكية داخل العراق، إضافة الى حالة الانقسام داخل المجتمع العراقي والتي اثبتت هشاشة البنى الاجتماعية القائمة كل ذلك وغيرها من المخرجات التي جاءت بها الحرب القائمة تدفع بشكل مباشر وغير مباشر باتجاه وضع استراتيجيات فعالة لتقليل اثر النزاعات والصراعات الإقليمية او تلك التي تحصل بين دول الجوار بما يضمن قدرة العراق العسكرية والقتالية لتحقيق نوع من التوازن الأمني بعيداً عن التخندق او ادخال العراق في دوامة تلك الصراعات دونما أي مبرر، وهذا ما يجب ان تركز عليه مكونات العقيدة الأمنية العراقية ونصوصها لاسيما وان العراق سيضل على الدوام الساحة الخلفية لمثل هذه الصراعات ان لم يكن قادراً على بناء قواته وقدراته الأمنية على الوجهة الاكمل.

2. التحالفات ما بعد الحرب

بعد ان غادر التحالف الدولي الأراضي العراقية ونتيجة طبيعية لما يحصل من احتدام للصراع ضمن الاطار الإقليمي سواء في الخليج العربي او مضيق هرمز او البحر الأحمر فان العديد من الدول حاولت بناء تحالفات جديدة ومنها التالف البحري الدولي بقيادة السعودية وتحالف مكة الذي ضم الباكستان وتركيا والسعودية، من اجل ان تضمن لنفسها مكانة في هذا العالم المضطرب، كما ان هذه التحالفات بطبيعتها ودوافعها هي ذات سمة عسكرية رغم ما يشاع من انها ليست سوى تحالفات تنسيقية لذلك لابد ان يكون للعراق موقفاً تجاه هذه التحالفات وان يعكف المتخصصون بالشأن الأمني والعسكري لدراسة مدى تأثير هذه التحالفات الآن او مستقبلاً على الامن الوطني العراقي ومن ثم التوصل الى نص واضح وصريح تتضمنه العقيدة الأمنية العراقية لبيان وجهة النظر العراقية في مثل هذه التحالفات ومن ثم وضع استراتيجيات إعادة بناء القوات المسلحة العراقية التي لابد لها اخذت بعين الاعتبار ماهية هذه التحالفات ونواياها المستقبلية.

3. تهديدات "إسرائيل"

تبقى "إسرائيل" مصدر الخطر الأكبر تجاه العراق كون العراق الدولة العربية الوحيدة ضمن "الشرق الأوسط" التي لم توقع أي اتفاقية هدنة او سلام مع الكيان، كما انها الدولة الوحيدة عربياً التي سن مجلس نوابها قانون يحرم ويجرم التطبيع، فضلاً عن ذلك فأن دوافع الكيان في ضرب العمق العراقي قائمة تحت ذرائع شتى منها استهداف فصـ ائل المقاومـ ة الإسلامية العراقية باعتبارها وفق وجهة نظر الصهاينة جزء من اذرع المنظومة العسكرية الإيرانية في الخارج، كما ان الكيان ينظر الى تنامي القوة العسكرية العراقية بعين الحذر والترقب كونها تشكل الان او في المستقبل خطر على "إسرائيل"، من هنا لابد من ان تحاكي العقيدة الأمنية العراقية هذا الواقع وان لا

تتجاوز الاستراتيجيات التي توضع لإعادة بناء القوات المسلحة العراقية هذه الحقيقة دونما أي اغفال ناجم عن طبيعة علاقة الحكومات العراقية المتعاقبة مع الولايات المتحدة الامريكية التي تحاول جاهدة حماية هذا الكيان بشتى الوسائل.

4. الاملاءات الامريكية على استقلالية القرار السياسي والأمني العراقي

من بديهيات نجاح تطبيق العقيدة الأمنية لاي دولة هو انها تمتلك الاستقلال الكامل في اتخاذ القرار وان لا تكون أسيرة ارادات خارجية تملي عليها ما يجب ان تتخذه من قرارات، الا ان الوضع العراقي ومنذ عام 2003 لايزال يعاني من هذه المعضلة حيث تمثل الاملاءات الامريكية على استقلالية القرار السياسي والأمني العراقي المشكلة الأكبر، بل تعتبر العائق اما تحقيق السيادة الوطنية ومن هنا فأن تأثير الإرادة الامريكية وقدرتها على تحجيم الإرادة الوطنية العراقية ستقف حائلاً اذا ما استمرت على ما هي عليها الان امام تحديد معالم واضحة للعقيدة الأمنية العراقية.

معالم العقيدة الأمنية العراقية المقترحة

يفترض بان تتميز العقيدة الأمنية العراقية بالمعالم التالية:

1. شاملة وفاعلة وتحاكي الواقع العراقي بعيداً عن التنظير والنقل الحرفي او الصياغة الجاهزة.

2. ان تراعي طبيعة التحديدات والتهديدات الخارجية لاسيما ما حصل ويحصل الآن.

3. ان تأخذ بنظر الاعتبار الواقع الحالي للمجتمع العراقي لاسيما حالة التخندق الطائفي والعرقي وان تتلمس الطريق لمنع استشراء هذا الواقع.

4. ان تكون قاعدة للانطلاق لوضع استراتيجيات بناء القوات الأمنية بمختلف اتجاهاتها.

5. يجب ان لا يجري التركيز في وضع معالم العقيدة الأمنية العراقية على القوة الصلبة فقط بل هي شاملة لكل مقومات القوة العراقية وبمختلف اتجاهاتها.

6. ان تكون مرنة وقابلة للتعديل ان اقتضت الضرورة ذلك.

7. ان لا تخرج عن روح القانون الإنساني الدولي في وصفها لإدارة الصراعات.

8. ان تبنى معالمها على أساس التطور التدريجي حيث يفرض الواقع القائم محددات يمكن ان يتم تجاوزها مستقبلاً.

9. ان تتعامل مع التحالفات التي قد تقتضي الضرورة الدخول فيها على أساس عدم المساس بسيادة العراق باي شكل من الاشكال.

10. ان تنظر الى الإرهـ ـاب ليس بشكله المسلح فقط بل قد يكون الإرهـ ـاب الفكري والحركات الهدامة والجريمة المنظمة وتبييض الأموال والمخدرات والمتاجرة بالبشر من أخطر أنواع الإرهـ ـاب على العراق.

11. ان تتضمن معالمها الرئيسية رؤية واضحة للمشاكل الحدودية القائمة مع دول الجوار براً بحراً دونما أي تنازل عن حقوق العراق المشروعة.

متطلبات التنفيذ للعقيدة الأمنية

العقيدة الأمنية للدولة يجب ان لا تستند على المقاربة الأمنية والعسكرية للقضاء على الإرهـ اب فحسب وهذا ما حصل خلال السنوات السابقة في العراق بل ان تأخذ بعين الاعتبار كل ما يجري ضمن الإطار الإقليمي والمحيط الدولي من صراعات قد القت بضلالها على الحالة العراقية ومن هنا فأن من اهم متطلبات التنفيذ للعقيدة الأمنية العراقية **إذا ما جرى تحديد معالمها وفق ما ورد أعلاه هي:**

1. اعتماد مراكز بحوث متطورة ومتخصصة في مجال استشعار الحالة الأمنية ووضع الحلول لمعالجة الإخفاقات عند حصولها.

2. قاعدة بيانات متكاملة ذات قدرة على إعطاء مركز اتخاذ القرار كل ما يتطلبه للإسراع في اتخاذ القرار المناسب.

3. صيغة المستشارين شكلت عبء مالي على العراق ولم تثمر عن أي نتائج تذكر عدا حالات نادرة والسبب هو الصيغ التي يتم فيها اختيار المستشار وعدم معرفة قدرته في مجال اختصاصه وهنا يجب ان يراعى في الاختيار من هو قادر على طرح الاستشارات الناجحة والعملية.

4. في مجال مكافحة الإرهـ اب والتطرف العنيف يجب دراسة أسباب التي أدت إلى التطرف وتحديدها سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية أم غيرها. مع تفعيل دور التربية والتعليم بما يخلق جيلاً واعياً وطنياً ذا عقيدة وطنية.

5. تعتبر مؤسسات الدولة واحدة من الأدوات الهامة والحيوية في تنفيذ العقيدة الأمنية لذلك يجب ان تقاد من قبل عناصر وقيادات تضع نصب اعينها مصلحة العراق لتكون هذه المؤسسات فاعلة ومتماسكة ومتعاونة فيما بينها لأجل مصلحة الدولة العليا.

6. وضع الاستراتيجيات الفعالة للحد من الإرهـ اب والتطرف والعنف العابر للحدود وتحسين إجراءات المراقبة للحدود أن تقطع تدفق الموارد والإمدادات من مقاتلين وأسلحة التي تمول العنف وتأجيج الصراع الطائفي.

7. تشكل وسائل التواصل الاجتماعي واحدة من اهم القنوات ذات التأثير الإيجابي والسلبي على نجاح او فشل المنظومة الأمنية وبالتالي فأن وضع كوابح لمنع استخدام هذه المنصات بالضد من متطلبات بناء المواطنة يعتبر جزء امني من متطلبات بناء العقيدة الأمنية العراقية.

8. العمل على استقلالية الاقتصاد والخروج من النظام الريعي الحالي الأحادي المورد والحد من التمويل الأجنبي المبني على كلف باهظة على العراق تحملها مستقبلاً، حيث يعتبر ذلك جزء حيوي من متطلبات تنفيذ العقيدة الأمنية العراقية.

9. تفعيل التعاون المشترك الاقليمي والدولي لمواجهة التحديات الجديدة وتوحيد صياغة أمن إقليمي ودولي وذلك بالاستناد الى اتفاقيات لأجل تبادل المعلومات والخبرات والتدريب دون ان تكون لتلك التحالفات أي آثار سلبية على استقلالية القرار السياسي والأمني والعسكري العراقي وبما يصون ويعزز السيادة الوطنية.